Al-Adab Journal **Issue. No (153) (June) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

The Originality of Substitution in the Theory of Arabic Grammar

Sarah Abdel Majeed Al-Zubaidi
U22102841@sharjah.ac.ae
Prof. Saif Al-Dien Al-Fuqara
salfuqara@sharjah.ac.ae
University of Sharjah
College of Arts and Human Sciences/ Department of Arabic Language

Copyright (c) 2025 **Sarah Abdel Majeed, Prof. Saif Al-Dien Al-Fuqara (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/thtntv29

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The phenomenon of substitution is common in modern linguistic studies within two tracks: The first is in distribution (structuralism), and the second is in substitution and its role in textual coherence as there are many studies on this phenomenon in modern linguistics. Studies have examined some aspects of substitution in Arabic grammar. There are topics in the Arabic language about substitution that need further research, to reveal our ancient scholars' awareness of substitutional aspects in linguistic structures. In this research, we attempt to explain the originality of this phenomenon in grammar using many terms and revealing the aspects of the phenomenon in the theory of Arabic grammar, although substitution seems to be a modern linguistic phenomenon? What terms fall under substitution in Arabic grammar? How common is it in ancient linguistic studies? The research seeks to answer the following questions: Is substitution a modern linguistic phenomenon or a traditional phenomenon? The research followed the descriptive approach by tracking the manifestations of substitution and its terms in Arabic grammar. Classifying and analyzing them to arrive at answers to the research questions, it will be for the statistical method Contribution to the study methodology within the limits of the research.

Keywords: substitution, Grammatical substitution, grammatical theory, grammar.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أصالة الاستبداليّة في نظريّة النّحو العربيّ

الباحثة سارة عبدالمجيد الزبيدي
جامعة الشارقة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربيّة
U22102841@sharjah.ac.ae

الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء
جامعة الشارقة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربيّة
salfuqara@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

برزت ظاهرة الاستبداليّة في الدّرس اللسانيّ الحديث في مجالين: الأول في باب التّوزيعيّة (البنيويّة)، والثاني في باب الاستبدال ودوره في الترابط النّصّيّ (نحو النّصّ)، وثمّة دراسات كثيرة تحدّثت عن هذه الظّاهرة من منظور اللسانيات الحديثة، وتوجد دراسات تناولت بعض مظاهر الاستبداليّة في النّحو العربيّ التّراثيّ. وثمّة موضوعات في اللغة العربيّة تندرج تحت باب الاستبداليّة تحتاج إلى مزيد بحث وتمحيص؛ للكشف عن وعي علمائنا القدامى بالمظاهر الاستبداليّة في التّراكيب اللغويّة، وبيان دورهم في توظيف الاستبداليّة في توجيه الاستعمالات اللغويّة وتحليل البنى التركيبيّة.

في هذا البحث محاولة لبيان أصالة هذه الظّاهرة في النّحو التّراثيّ بمصطلحات كثيرة، نحو: "وقع موقع"، و"يقوم مقام"، و"وضع موضع"، و"حلّ محلّ"، و"سَدّ مسدّ"، و"استغنى بغيره"، و"ناب منابَ"، و"جرى مجرى" وغير ذلك، والكشف عن مظاهر الظّاهرة في الفكر النّحويّ العربيّ، على الرغم من كون الاستبداليّة في ثوبها الطريف ظاهرة لسانيّة حديثة.

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية، وهي: هل الاستبداليّة ظاهرة لسانيّة حديثة أم ظاهرة تراثيّة؟ وما المصطلحات التي تندرج ضمن الاستبداليّة في النّحو العربيّ وتدلّ عليها؟ وما مدى شيوعها في الدراسات اللغويّة القديمة؟

اتّخذ البحث من المنهج الوصفي أداة من خلال رصد مظاهر الاستبداليّة ومصطلحاتها في النّحو العربيّ، وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى إجابات أسئلة البحث، وتحقيق غايات الدّراسة وسيكون للمنهج الإحصائي حضورٌ في منهجية الدّراسة ضمن حدود أهداف البحث.

الكلمات المفتاحية: النّحو، النّظريّة النّحويّة، الاستبداليّة، الإحلال.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مقدمة:

الحمدُ لله حمداً يليق بجلاله سبحانه وتعالى، والصّلاةُ والسلامُ على الرسول المصطفى خاتمِ الأنبياءِ والمرسلينَ، وعلى آلِ بيتِه الأطهار وصحابتِه الكرام، وعلى تابعيه بإحسانٍ إلى يوم يبعثون.

أمّا بعدُ:

فالاستبداليّة إحدى الظواهر التي لقيت اهتماماً من العلماء في النّظريّة النّحويّة، ولعلّ هذه الظّاهرة تتجاوز حدود النّحو العربيّ إلى حدود عالميّة؛ فقد تحدث جيفري بوول عن التّعويض في المكونات، والعناصر الحشويّة، واستبدال العناصر وقيود الحركيّة، وعن العمل، وأشار إلى وجود هذه القضايا في لغات العالم (بوول، ٢٠٠٩، ص٨٤) وتوافر هذه العناصر في النّظريّة النّحويّة العربيّة مسألة بيّنة متعددة المظاهر في الأصوات والصّرف والنّحو والدّلالة.

وهذا بحثٌ موضوعه: أصالة الاستبداليّة في نظريّة النّحو العربيّ، وقد ألفينا أنّ مصطلحات هذه الظّاهرة ومسائلها تزدحم بها المصنفات النّحويّة، ومنها: وقع موقع، ووضع موضعَ، وحلّ محلّ، وسَدّ مسدّ، واستغنى بغيره، وناب منابَ، وقام مقام، وكأنّه قال، وجرى مجرى، ولم يطالعنا أحد من الباحثين في تخصيص دراسة لمظاهر الاستبداليّة كاملة في النّحو العربيّ، مثل: وضع موضع، ووقع موقع، وناب منابَ، وإن كانت بعض مظاهر هذه الظّاهرة أو أجزاء منها بارزة في ظاهرة التّعويض في العربيّة، وكذلك في ظاهرة النّيابة التي خصها عبدالله بابعير بدراسة بعنوان(ظاهرة النيابة في العربيّة)(بابعير، ٢٠٠١) وكذلك فعل محمد عجال صالح في رسالته الموسومة بـ (ظاهرة النيابة النّحويّة) ، (صالح، ٢٠١١)، وكذلك رسالة أيمن الشمايلة الموسومة بـ(النيابة في النّحو العربيّ)، (الشمايلة، ٢٠١١)، وغازي الزناهرة في رسالته الموسومة بـ(التعاوضيّة في اللغة العربيّة)، (الزناهرة، ٢٠٠٦) وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وقيمتها العلمية، إلّا أنّ مظاهر الاستبداليّة في النّحو بمصطلحاتها المتنوعة لم تجد دراسة شاملة تستوعب كلّ مصطلحاتها، فكل واحدة من الدراسات السابقة تناولت مجالاً واحداً من مظاهر الاستبداليّة.

وتوجد دراسات تناولت مصطلحاً من مصطلحاتها مثل دراسة فاتن الضمور(السادّ مسدّ غيره في النّحو العربيّ)، (الضمور، ٢٠٠٧) أو درست جزئية منها، مثل دراسة حسن المالكي (إنابة غير المفعول مناب الفاعل: دراسة نحويّة)(المالكي، ٢٠١٣)، وبحث عبدالعزيز سفر(إنابة الجملة الفعليّة عن الاسم المفرد: سورة البقرة نموذجاً) (سفر، ٢٠١٠) ودراسة عكاشة، وعنوانها(هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟ اكتشاف بنيتين

مختلفتين لمركب المفعول المطلق المختص النوعي المبين النوع الموصوف في اللغة العربيّة). (عكاشة، ٢٠١٤، ص٢٠٩-٢٥٠) وهذه الدراسات وغيرها لم تسع لبيان أصالة الظّاهرة قدر سعيها لبيان مظهر أو أكثر من مظاهرها في الدّرس اللغويّ عند العرب.

لقد أفادت دراستنا هذه من الدراسات السابقة في تأصيل الاستبدالية ومظاهرها في النحو العربيّ، وأفادة من الآراء التي تضمنتها بما لا يؤدي إلى تكرار ما فيها، فالهدف في بحثنا تأصيل هذه الظاهرة وبيان مسائل من مصطلحاتها لتأكيد إدراك العلماء العرب للاستبدالية بمفهومها التوزيعي في البنى النّحويّة.

أمّا ظاهرة الاستبداليّة بمفهومها اللساني الحديث ففيه من البحوث الكثير، فمنها ما هو في موضوع محدّد من العناصر الاستبداليّة مثل استبدال فِعلٍ بفعلٍ، (عبدالنبي، ٢٠٠٤، ص١١، الطبطبائي، ٢٠١٨، ص٨٨) أو موضوعات الاستبداليّة وتطوّرها ومجالاتها في الفنولوجيا أو في التراكيب النّحويّة، أم الاستبداليّة في مجال علم لغة النّصّ، (عبدالمقصود، ٢٠١٠، ص١٨٣، بومعزة، ٢٠١٤، ١٠٢-١٢٧) ومنها:(دور المنهج الاستبدالي في وصف العربيّة وتقعيدها)، لوليد حسين، ٢٠٠٢، و(منهج الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه)، للطيف الزاملي، الذي استعرض فيه ستة من مظاهر الاستبدال عند سيبويه هي: في موضع، وقع موقع، بمنزلة، بدل، جرى مجرى، كأنّك قلت.

وكان الاستبدال مبحثاً من مباحث كتاب آفاق جديدة في البحث اللغويّ لمحمود نحلة،٢٠٠٢، وعرّج فيه على مسائل من توظيف سيبويه للاستبدال في التحليل النّحويّ، وتوجد دراسة بعنوان "الاستبدال التركيبي ودلالته في القرآن الكريم: دراسة نحوية نصية" لوليد خير الله، مجلة جسور، ٢٠١٣. وحظي الإحلال النّحويّ بدراسة بعنوان) الإحلال في الكتاب لسيبويه – دراسة تأصيلية في ضوء النّحو التحويلي) لعاطف الرفوع، نشر في مجلة العلوم العربيّة، عدد٦١، ١٤٤٢هـ، وكان (الاستبدال بين العربيّة والانجليزية موضوعًا) لرسالة ماجستير لدينا البديري في جامعة ذي قار، ٢٠١٧. وحظي موضوع (ظاهرة الاستبدال في الصيغ الصرفيّة) بدراسة من فوزية خريشا، مجلة كلية دار العلوم، ٢٠١٩. ولكنّ الذي يتجلّى لنا أنّ كثيراً من مظاهر الاستبداليّة ما زال نواة في ثمره.

لقد اقتصر البحث على الجانب النّحويّ التركيبي التزاماً بعنوان البحث، على الرغم من أصالة الاستبدال في المستوى الصوتيّ وفي المستويين الصرفيّ والدلالي، زيادة على أنّ التفصيل في هذه الموضوعات يحتاج حيزاً كبيراً من الصفحات لا يسمح به المقام هنا؛ فالاستبدال الفنولوجيّ الماثل في الإبدال والإعلال والإبدال التاريخي، والتبدّلات الصوتيّة في اللهجات وفي القراءات القرآنية مظاهر واسعة في الدرس اللغوي التراثي، تكشف عمق

التحليل الفونولوجي للاستبداليةّ على مستوى بنية الكلمة، وهذا دليل على فضل السبق لعلمائنا القدامى في هذا المجال.

أمّا أسئلة البحث فتكمن في: هل الاستبداليّة ظاهرة لسانيّة حديثة أم ظاهرة لغويّة تراثيّة؟ وما المسائل التي تندرج ضمن الاستبداليّة في النّحو العربيّ؟ وما مدى شيوعها في الدراسات اللغويّة؟ وما اصطلاحات العلماء وتعابيرهم عنها؟ وكيف رصدوا مظاهرها؟

اتّخذ البحث من المنهج الوصفيّ وسيلة له من خلال رصد مظاهر الاستبداليّة ومصطلحاتها في الدّرس النّحويّ، وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى إجابات أسئلة البحث، وتحقيق غايات الدّراسة وسيكون للمنهج الإحصائيّ حضورٌ في منهجيّة الدّراسة ضمن حدود محدّدة.

المبحث الأول– مفهوم الاستبداليّة وتطوّر دلالتها الاصطلاحيّة:

أولاً – مفهوم الاستبداليّة

تتعدّد دلالة لفظة (بدل) وتصريفاتها في اللغة، والذي يعنينا منها ما يتعلّق بدلالة الإبدال على إحلال عنصر مكان آخر، واستبداله به، يقول ابن منظور: "وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ اذْهَبْ مَعَكَ بِفُلَانٍ، فَيَقُولُ: مَعِي رَجُلٌ بَدَلُه أَي رَجُلٌ يُغْني غَناءه وَيَكُونُ فِي مَكَانِهِ. وتَبَدَّل الشيءَ وتَبَدَّلَ بِهِ واسْتَبْدَلَهُ واسْتَبْدَلَ بِهِ، كُلُّه: اتَّخَذَ مِنْهُ بَدَلًا. وأَبْدَلَ الشيءَ مِنَ الشَّيْءِ وبَدَّلَه :تَخِذَه منه بَدَلًا. وأَبْدَلْتُ الشيءَ بِغَيْرِهِ وبَدَّلَه اللَّهُ مِنَ الْخَوْفِ أَمْناً . وتَبْدِيل الشَّيْءِ: تَغْيِيرُهُ وإِن لَمْ تأْت بِبَدَلٍ. واسْتَبْدَلَ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ وتَبَدَّلَهُ بِهِ إِذا أَخذه مَكَانَهُ، والمُبَادَلَة: التبادُل. والأَصل فِي التَّبْدِيل تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ، والأَصل فِي الإِبْدَال جَعْلُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ كإِبدالك مِنَ الْوَاوِ تَاءً فِي تَالله". (ابن منظور، ١٩٩٣، ج١١، ص ٤٨).

وجاء في معجم (تاج العروس) "وتَبَدَّلَهُ، وبِهِ، واسْتَبدَلَه، وبِهِ، وأَبْدَلَهُ مِنه بغَيرِه وَبَدّلَهُ مِنه: اتَّخَذَه مِنه بَدَلاً. قَالَ ثَعْلَبٌ: يُقال: أَبْدَلْتُ الخاتَمَ بالحَلْقَةِ: إِذا نَحَّيْتَ هَذَا وجَعَلْتَ هَذَا مكانَه، وبَدَّلْتُ الخاتَمَ بالحَلْقَةِ: إِذا أَذَبْتَه وسَوَّيْتَه حَلْقَةً، وبَدَّلْتُ الحَلْقَةَ بالخاتَمِ: إِذا أَذَبْتَها وجَعلتَها خاتَما. قَالَ: وحَقيقتُه أَنّ التَّبديلَ تَغييرُ الصُّورَةِ إِلَى صُورةٍ أُخرَى، والجَوهَرَةُ بعَينِها، والإِبدال: تَنْحِيَةُ الجَوهَرةِ، واستئناف جَوْهَرةٍ أُخْرَى. قَالَ أَبُو عَمْرو: فعَرضْتُ هَذَا على المُبَرِّد، فاستحسنَه، وَزَاد فِيهِ، فَقَالَ :وَقد جَعلت العربُ بَدَّلْتُ مكانَ أَبْدَلْتُ". (الزَّبيدي، ٢٠٠١، ج٢٨، ص ٦٤).

إذن ثمّة تعالقٌ بين المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ للاستبدال، فقد ذكر ابن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير) أنّ "فِعْلُ اسْتَبْدَلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَدَلِ بِالتَّحْرِيكِ مِثْلَ شَبَهٍ، وَيُقَالُ بِكَسْرِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ مِثْلَ شِبْهٍ، وَيُقَالُ: بَدِيلٌ مِثْلُ شَبِيهٍ، وَقَدْ سُمِعَ فِي مُشْتَقَّاتِهِ اسْتَبْدَلَ وَأَبْدَلَ

وَبَدَّلَ وَتَبَدَّلَ، وَكُلُّهَا أَفْعَالٌ مَزِيدَةٌ وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ فِعْلٌ مُجَرَّدٌ، وَكَأَنَّهُمُ اسْتَغْنَوْا بِهَذِهِ الْمَزِيدَةِ عَنِ الْمُجَرَّدِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ (الْكَشَّاف) فِي سُورَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾(الآية:٢) أَنَّ اسْتَبْدَلَ هُوَ أَصْلُهَا وَأَكْثَرُهَا، وَأَنَّ تَبَدَّلَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ: وَالتَّفَعُّلُ بِمَعْنَى الِاسْتِفْعَالِ غَزِيرٌ، وَمِنْهُ التَّعَجُّلُ بِمَعْنَى الِاسْتِعْجَالِ، وَالتَّأَخُّرُ بِمَعْنَى الِاسْتِئْخَارِ. وَجَمِيعُ أَفْعَالِ مَادَّةِ الْبَدَلِ تَدُلُّ عَلَى جَعْلِ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ مِنَ الذَّوَاتِ أَوِ الصِّفَاتِ أَوْ عَنْ تَعْوِيضِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ آخَرَ مِنَ الذَّوَاتِ أَوِ الصِّفَاتِ". (ابن عاشور، ١٩٨٤، ج١، ص ٥٢٣)

ونصّ العلماء على معنى الاستبدال وهم يفسّرون قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة: ٦١)، فقد نصّ الطبريّ(ت:٣١٠هـ) على أنّ أَصْلُ الِاسْتِبْدَال: هُوَ تَرْكُ شَيْءٍ لِآخَرَ غَيْرِهِ مَكَانَ الْمَتْرُوكِ(الطبري، ٢٠٠١، ج٢، ص ١٩). وهذا المعنى نفسه نصّ عليه القرطبيّ، في قوله: "الِاسْتِبْدَالُ: وَضْعُ الشَّيْءِ مَوْضِعَ الآخر، ومنه البدل"، (القرطبي، ١٩٦٤، ج١، ص ٤٢٨)، وهو يتّسع في اصطلاح اللسانيين كثيراً ليشمل مظاهر من الاتّساق والترابط النّصّيّ، فهو عمليّة تتمّ داخل النّصّ على أنّه تعويض عنصر في النّصّ بعنصر آخر، وهو في مستويين: نحويّ ومعجميّ. (خطابي، ١٩٩١، ص١٩) وقد انطلق اللسانيّون العرب المحدثون في تعريفه من وصف هاليداي ورقية حسن له بأنّه: تعويض عنصر في النّصّ بعنصر آخر.(١٩٧٦، p88, Halliday and Ruqaiya Hassan).

لقد انتهى اللسانيون إلى أنّ الاستبداليّة تعني إحلال عنصر لغويّ محلّ آخر في سياق لغويّ واحد، ((Robins 1978, P,192، ويعرّفه(هوكيت) بأنّه شكل لغويّ يتمّ استبداله أو إحلاله محلّ أشكال لغويّة من طبقة شكل معيّنة تسمى مجال البديل(سياقه). (1958, P, Hockett 254, 253–254). وقد حدّد كولنز وظيفة العناصر الاستبداليّة بقوله: إنّ الاستبدال يتحقّق عندما نستبدل عنصراً بعنصر آخر قد يُستعملان بديلاً عن ذلك العنصر، أو يحلّ محلّه، ويتّخذ المستبدل من المستبدل منه موقعه ووظيفته(أحكامه). (وليد حسن، ٢٠٠٢، ص ١٠).

قسّم هاليداي ورقية حسن الاستبدال إلى أقسام: الاستبدال الاسمي، الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات اسميّة محلّ الاسم وتؤدي وظيفته في التركيب، والاستبدال الفعلي الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات فعليّة محلّ الفعل وتؤدي وظيفته في التركيب، والاستبدال التركيبي(الجملي/ القولي) الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات تركيبية محلّ تركيب معيّن وتؤدي وظيفته. (١٩٧٦، p89, Halliday and Ruqaiya Hassan).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وقدّم العلماء أمثلة كافية على هذه الأقسام. (الشاوش، ٢٠٠١، ج١، ص١٣٣، وليد، ٢٠٠٢، ص٢١-٢٢) وتحدث هاليداي ورقية حسن عن الاستبدال في مجال الاتّساق النّصّيّ؛ لأنّ الاستبدال أصبح واحداً من عناصر الاتّساق في علم اللغة النّصّيّ، وهو تطوّر وظيفيّ في اللسانيات الحديثة للعناصر الاستبداليّة، والحقيقة أنّ الاستبداليّة أقرب إلى نحو الجملة منها إلى نحو النّصّ، غير أنّ شرط صحة التراكيب واتّساقها وموافقتها للقواعد أمرٌ أساس في الترابط النّصّي الذي يبحث عنه رواد علم نحو النّصّ.

وثمّة من يفرّق بين مفهوم الاستبدال عند النّصّيين والنحاة التّراثيّين، فالاستبدال في عرف النحاة التّراثيّين ومن سار على نهجهم من المحدثين يدور في فلك نحو الجملة؛ لأنّه يقوم على استبدال عنصر بآخر في تركيب لغويّ له سياقه الخاصّ، في حين يذهب علماء النّصّ إلى دور الاستبدال في تحقيق التماسك النّصّيّ في سياق واحد؛ لأنّ الاستبدال يتجاوز حدود التغيير في التركيب إلى ربط التركيب بما قبله أو بما بعده، وهذه المسألة أشار إليها الباحثون بجلاء (الطبطبائي، ٢٠١٨، ص٩١). فالمفهوم واحد للاستبدال من حيث هو إحلال لعنصر لغويّ محلّ عنصر آخر، ولكنّ الاختلاف في الوظيفة والدور الذي يبحثه عنه أصحاب كلّ منهج من مناهج البحث اللغويّ.

ثانيًا- تطوّر الاستبداليّة في الدّرس اللسانيّ

الاستبداليّة هي مظهر من مظاهر التّوزيعيّة، وهي المرحلة الثانية من مراحل تطوّر علم اللغة الوصفي في أمريكا، وهو ما يسمى البنيويّة الأمريكيّة، التي أرسى (هاريس) دعائمها في خمسينيات القرن العشرين، وانطلق هاريس من أنّ التحليل اللغويّ يقوم على أنّ العلاقة بين مكونات التّركيب ليست اعتباطية فكلّ عنصر يحتلّ مواقع معيّنة قياساً بالعناصر الأخرى، وثمّة قيود تركيبيّة تحدد توزيع هذه العناصر في الأداء الكلاميّ، ويعرف (هاريس) التوزيع بأنّه: "أي توزيع لغويّ هو مجموع كلّ السياقات ((environments التي ورد فيها، أي مجموع المواقع (positions) التي يقع فيها العنصر اللغويّ بالقياس إلى العناصر الأخرى". (نحلة، ٢٠٠٢، ص٢٠٤)

لقد كان للمفهوم التوزيعيّ مركز رئيس في نظرية بلومفيلد التّوزيعيّة، ويعني به شبكة المواقع والمحيطات التي يظهر فيها عنصر لسانيّ ما في مدونة كلاميّة تحدّد وظيفته اللسانيّة الشكليّة، غير أنّ لهاريس فضلَ السبق في تطوير النّظريّة التّوزيعيّة، وصياغة مفهوم التوزيع صياغة رياضيّة، وأسهم الروسي ماركوف في برهنة كفاءة هذه النّظريّة في التّحليل النّحويّ.(بوقرة، ٢٠٢٠، ص١٨٠)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ويشير خليل عمايرة إلى أنّ هاريس كان يرى أنّ المنهج التوزيعيّ ليس كافياً لحلّ كثير من قضايا اللغة، وعدل عنه دون أن يصرّح بذلك إلى المنهج التّحويليّ الذي تأثّر به تلميذه تشومسكي، وأرسى دعائمه في النّظريّة اللسانيّة المعاصرة.(عمايرة، ١٩٨٤، ص٤٨).

نلمس أنّ التحليل التوزيعي بدأ صرفيّاً فنولوجياً في البحث عن توزيع الفونيمات والمورفيمات في الألفاظ والاستبدال بينها، ولكنّه سرعان ما تحول إلى التّوزيع التّركيبيّ لمكونات الجملة، وهذه الفكرة بدأها بلومفيلد وتلقاها هاريس بقوة وإعجاب، وهو الذي كان يرى أنّ التحليل اللغويّ يجري بخطوتين، هما تعيين العناصر، وتوزيع هذه العناصر بالنسبة لبعضها بعضاً، (روبنز، ١٩٩٧، ص ٣٠٥)، وفي رِحم هذه التّوزيعيّة ولدت الاستبداليّة بين العناصر في التّراكيب.

إنّ ثمّة فرقاً في البحث اللسانيّ بين الإبدال(mutation) الذي هو إبدال فونيم مكان فونيم آخر أو قلبه إليه بتأثير المجاورة، وبين الاستبدال (substitution) الذي يعني إحلال عنصر لغويّ محلّ آخر في سياق لغويّ واحد في البنى التركيبيّة، فالأول ميدانه البنى اللغوية(المفردات)، والثاني ميدانه البنى التركيبية(الجمل). ولهذه الاستبداليّة ثلاثة أنماط: (نحلة، ٢٠٠٢، ص٢٠٥-٢٠٦)

١- التوزيع الحرّ، ويتحقّق حين تتطابق السياقات التي ترد فيها وحدتان لغويتان(أ) و(ب) مثلاً تطابقاً تاماً، ويجوز استبدال إحداهما بأخرى في أي سياق لغويّ.

٢- التوزيع التقابلي، ويتحقّق حين يتطابق السياقان اللغويان تطابقاً جزئياً، ويتميز هنا نوعان من التوزيع: الأول أن تطابق السياقات التي ترد فيها (أ) عدداً من السياقات التي ترد فيها (ب)، أي أنّ (ب) تحلّ في كلّ السياقات محلّ (أ)، بينما (أ) لا تحلّ إلا في بعض سياقات(ب). أمّا النّوع الثانيّ فيعني أن تختلف بعض السياقات التي ترد فيها (أ) عن بعض السياقات التي ترد فيها (ب)، بمعنى أنّ (أ+ ب) تحلّ محلّ بعضهما في بعض السياقات فقط، فبينهما علاقة اشتمال.

٣- التوزيع التكاملي: ويتحقّق عندما لا تتّحد السياقات اللغويّة التي ترد فيها وحدتان لغويتان، فلا تحلّ إحداهما محلّ الأخرى في أيّ سياق.

وثمّة تصنيف آخر للتوزيع يطالعنا عند بعض الباحثين الذين يرون أنّ التوزيع نوعان: التوزيع المتكافئ الذي تمثله العلاقة التّعويضية بين الفونيمات التي تأخذ نفس التوزيع، أو تظهر في السياق نفسه. والتوزيع التكاملي الذي يتحقّق عبر العلاقة التركيبيّة، إذ لا يظهر الفونيم في ذات السياق الذي يظهر فيه آخر.(بوقرة، ٢٠٠٢، ص١٨٠)

إنّ الخوض في غمار هذا المبحث أمر خارج عن أهداف البحث هنا،(حسين، ٢٠٠٢، ص١٢) وقد كفانا باحثون متميزون عناء الحديث عن المنهج التوزيعيّ، وتقديم نماذج كافية عليه في اللغة العربيّة، كما فعل منذر عياشي في كتابه:(قضايا لسانيّة وحضارية).(عياشي، ١٩٩١، ص ١١٤). زيادة على ذلك يتوافر في مكتبتنا العربيّة دراسات كافية عن جهود العلماء العرب في الاستبداليّة، كما فعل لطيف الزاملي في دراسته(منهج الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه) فقد قام الباحث بأخذ العناصر الاستبداليّة التي ذكرها محمود نحلة في كتابه(آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر)، (نحلة، ٢٠٠٢، ص٢٠٧) وهي: (في موضع) و(وقع موقع) و(بمنزلة) و(بدل) و(جرى مجرى) و(كأنّه قال/ كأنّك قلت) وطبّقها على ما ورد في كتاب سيبويه من مسائل لغويّة استعملت فيها هذه التعبيرات.(الزاملي، ٢٠١٢، ص ٥) غير أنّ الزاملي أهمل تعبير"يقوم مقام" و"سد مسد"، و"حلّ محلّ" و"ناب مناب"، إهمالاً مطلقاً، وأقحم (كأنّك و/قلت/ كأنّه قال) في الاستبداليّة، وهي إلى التأويل والتمثيل أقرب منها إلى الاستبدال، ثمّ نهضت إحدى طالباته بإعداد رسالة ماجستير سنة ٢٠١٥ وبإشرافه عن الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه (عبد، ٢٠١٥).

قلنا: إنّ الاستبداليّة تعني إحلال عنصر لغويّ محلّ آخر في سياق لغويّ واحد،(1978 Robins,, P,192) وعرّفه (هوكيت) بأنّه شكل لغويّ يتمّ استبداله أو إحلاله محلّ أشكال لغويّة من طبقة شكل معيّنة تُسمّى مجال البديل(سياقه) (1958, P, 253–254, Hockett). وحدّد كولنز وظيفة العناصر الاستبداليّة بقوله: إنّ الاستبدال يتحقّق عندما نستبدل عنصراً بعنصر آخر، قد يستعمل بديلاً عن ذلك العنصر، أو يحلّ محلّه، ويأخذ المستبدل من المستبدل منه موقعه ووظيفته(أحكامه) (حسين، ٢٠٠٢، ص٠١).

قسّم هاليداي ورقية حسن الاستبدال إلى أقسام: الاستبدال الاسمي، الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات اسميّة محلّ الاسم وتؤدي وظيفته في التركيب، والاستبدال الفعلي الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات فعليّة محلّ الفعل وتؤدي وظيفته في التركيب، والاستبدال التركيبي (الجملي/ القولي) الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات تركيبية محلّ تركيب معيّن وتؤدي وظيفته (١٩٧٦، p89, Halliday and Ruqaiya Hassan). وقد قدّم العلماء أمثلة كافية على هذه الأقسام (الشاوش، ٢٠٠١، ج١، ص ١٣٣).

شهد الاستبدال تطوّراً جديداً في المنهج التوليديّ والتحويليّ على يدّ تشومسكي، عندما أصبح الاستبدال عنصراً تحويلياً إلى جانب عناصر التحويل الأخرى، وهي: التّرتيب، والحذف، والزّيادة، والتمدّد أو التّوسّع، والاختصار والتّقلّص، وهذا موضوع حظي أيضاً بكثير من الدراسات تغنينا عن الخوض فيه (حسن، ٢٠١٤، ص٢١). ولكنّ التّطوّر الأحدث هو

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

توظيف الاستبدال في نحو النّصّ، على أنّه عنصر اتّساق وترابط نصيّ، وهذا التطوّر ينسجم مع تطوّر اتّجاهات البحث اللسانيّ من نحو الجملة إلى نحو النّصّ، وهذا الموضوع حظي بدراسات وافية.

المبحث الثاني– مظاهر الاستبدال في الدّرس النّحويّ العربيّ:

المظاهر الاستبداليّة في التّراث النّحويّ ممتدة على مساحة واسعة من الظواهر اللغويّة، فمنها ما هو صوتيّ، ومنها ما هو صرفيّ فنولوجيّ، ومنها ما هو نحويّ تركيبيّ، زيادة على مسألة الدّلالة في باب الترادف والمشترك اللفظيّ، وفي هذا البحث نعرض مظاهر من التّعبيرات التي استعملها العلماء للتّعبير عن الاستبداليّة واستثمارها في التّحليل النّحويّ، لبيان أصالة هذه الظّاهرة في الفكر النّحويّ العربيّ.

وقد رأينا أن نعرض نماذج من هذه المظاهر في دراسة إحصائية أوليّة؛ لبيان أصالة الاستبداليّة في النّحو العربيّ، وهي مسألة لا تحتاج إلى أن تشفع بأدلة، ولكنّ التّوظيف اللسانيّ المعاصر أخذ بُعداً منهجيّاً في استثمارها، كان أظهر من جهود القدماء من حيث التأطير في نظرية، وأكثر جدوى في استثمارها في التحليل النّحويّ؛ لتداخل هذه المظاهر في الدّرس النّحويّ التّراثيّ وتفاوت مصطلحاتها وطرائق التّعبير عنها، وطرحها في موضوعات متفرقة من أبواب النّحو. وفي هذا الجدول دلالة على تفاوت شيوع المظاهر الاستبداليّة في التّراث النّحويّ، مع مراعاة اختلاف مناهج العلماء في التعامل مع المسائل اللغويّة،

المصدر	يقوم مقام	جرى مجرى	حلّ محل	وضع موضع	ناب مناب	سدّ مسد	استغنى عنه	كأنّه قال	يقع موقع	المجموع
الكتاب	5	305	/	30	/	1	66	945	125	1477
المقتضب	27	130	19	65	1	9	17	55	90	413
الأصول في النّحو	102	94	6	30	3	8	55	100	40	438
التعليقة على الكتاب	47	97	2	8	/	3	15	75	37	284
علل النّحو لابن الورّاق	59	105	7	5	6	/	16	13	11	222
شرح السيرافي	140	480	30	10	23	10	44	2000	74	2811
المفصّل	6	30	7	6	1	1	9	11	4	75
شرح المفصل	140	63	22	200	7	18	50	300	250	1050
التذييل والتكميل	200	300	30	300	60	75	62	300	350	1677

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

في هذا الجدول بيانات أوليّة لم نأخذ فيها بالحسبان ترادف المصطلحات وتنوعها واختلاف التّعبيرات الدّالة على الظّاهرة الواحدة في الدّرس النّحويّ، فهو قراءة سريعة للمصطلح دون مرادفاته وتنوع طرائق التعبير عنه، والقراءة التّحليليّة للجدول تكشف مدى شيوع المظاهر الاستبداليّة في النّحو، فقد بلغ تكرارها (١٥٠٠) ألفاً وخمسمائة موضع في الكتاب لسيبويه تقريباً، وشارف مجموعها على (٣٠٠٠) ثلاثة الآف موضع في شرح السيرافي للكتاب؛ وهذا ناجم عن تكرار المواضع التي ذكرها سيبويه إلى جانب ما أضافه السيرافي إليها، وتجاوز الأمر (١٠٠٠) ألف موضع في شرح المفصّل لابن يعيش، وتجاوز (١٥٠٠) موضع في (التذييل والتكميل)، وتفاوتت بقية المصادر في عدد التكرار لهذه المصطلحات، ولو كانت الإحصائيات أكثر تأنياً واستقصاء لجميع التعبيرات الدالة على الظّاهرة الواحدة لكانت الأرقام ضعف ما هي عليه في هذا الجدول؛ فتكاد الظواهر الاستبداليّة في كلّ كتاب في الجدول أن تكون ميداناً لدراسة أو رسالة جامعية، وهو أمر وجدنا عليه أمثلة في الدراسات التي تحدثت عن الاستبداليّة عند سيبويه، وما زالت تحتاج المزيد، فضلاً عن الدراسات التي تناولت ظواهر فيها مظاهر من الاستبداليّة مثل: الاستغناء، والتناوب والتعويض، والاكتفاء والاجتزاء.

وقد لمح العلماء منذ نشأة الدّرس النّحويّ وتأطيره في مصنفات هذه المظاهر وعبّروا عنّها صراحة، فقد قال سيبويه في وصف كلام العرب في مطلع كتابه:" اعلم أنّهم ممّا يَحذفون الكلم، وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويَستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتَّى يصير ساقطاً".(سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ٢٤-٢٥).

في هذا البحث وبسبب غزارة مظاهر الاستبداليّة بمصطلحاتها المتنوعة في الدّرس اللغويّ عند العرب؛ سنورد أمثلة مختصرة على كلّ مظهر من مظاهر الاستبداليّة بمصطلحاتها المتنوعة لإثبات أصالتها في الفكر النّحويّ، وليس للغور في تحليل مظاهر هذه الاستبداليّة في النّحو العربيّ.

ففي مسألة التعويض نصّ ابن فارس على أنَّ التعويض من سنن العرب في كلامها، ويختصّ بإقامة الكلمة مقام الكلمة كإقامة الفعل الماضي مقام الراهن، وقيام المصدر مقام الأمر، وقيام الفاعل مقام المصدر، وإقامة صيغة مقام أخرى.(ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٢٣٥-٢٣٧). وبيّن ابن جنّي أنَّ البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه، إذ يقع البدل في موضع المبدَل منه، والعِوَض ليس كذلك، فالألف في قام بدل من الواو عين الفعل، ولا تقول فيها: إنّها عِوَضٌ منها، وتقول في العِوَض: إنَّ التاء في عِدة عوضٌ من فاء

الفعل، ولا تقول : إنها بدلٌ منها. وتقول في ميم (اللهمّ) إنّها عوض من (يا) الله في أوّله. (ابن جني، ١٩٨٦، ج١، ص ٢٦٦).

وبيّن السيوطي أنَّ من سنن العرب التعّويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة الفاعل مقام المصدر، نحو:﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾(سورة الواقعة : آية ٥) أي تكذيب، والمفعول مقام المصدر نحو:﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(سورة القلم: آية ٦) أي الفتنة، ومنه كذلك إقامة المفعول مَقام الفاعل.(السيوطي، ١٩٩٨، ج١، ٣٣٧)

وبظاهرة التعويض فسّروا عدم جواز إظهار الفعل في التحذير نحو قولهم : الأسَدَ الأسدَ، لأنّ أحد الاسمين كالعوض من الفعل، وفي قولهم "عَذيرَك من فلان" حيث عَذيرك مصدر بمعنى العُذْر وجاء منصوباً بفعل مقدّر كأنّه قال:" هاتِ عَذِيرك "، فوضِع موضع الفعل؛ فصار كالعوض من اللفظ به، ولذا لا يجوز إظهار الفعل؛ لأنّه أقيم مقام الفعل (السيوطي، ١٩٨٥، ج١، ص ٢١٣-٢١٢). إنّ ظاهرة التعويض حظيت بدراسات تغنينا عن التفصيل فيها استبدالياً؛ منها دراسة عبد الفتاح الحموز الموسومة ب(ظاهرة التعويض وما حمل عليها من مسائل في العربيّة)،١٩٨٧. وكذلك فعل عبدالله بابعير في دراسته (ظاهرة التعويض في العربيّة)، وندى العمراني في رسالة الماجستير الموسومة ب(ظاهرة التّعويض – دراسة وصفيّة نحويّة)، جامعة تبوك، ٢٠٢١، وغير ذلك من الدّراسات، وهي من أظهر مظاهر الاستبداليّة في معظم أمثلتها.

وإذا ما انتقالنا إلى مظهر آخر من الاستبداليّة في استعمال تعبير "يقوم مقام" نجده حاضرًا في كثير من المسائل اللغويّة، ومنها تعليل النّصب في قول العرب: له صوتٌ صوتَ حمار. وقولهم: إنَّما أنت شُرْبَ الإبِلِ. يقول سيبويه: "إذا مُثّل بقوله: إنَّما أنت شُرْباً. فما كان معرفةً كان مفعولاً ولم يكن حالاً، وشركته النكرة. وإن شئتَ جعلتَه حالاً عليه وقع الأمر، وهو تشبيهه للأوّل، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أَدخلتَ (مِثْلَ) ههنا كان حسناً وكان نصباً، فإذا أَخرجتَ (مِثْلَ) قام المصدرُ النكرةُ مقامَ مِثْلٍ، لأنّه مِثْله نكرةٌ، فدخولُ (مِثْل) يَدُّلك على أنّه تشبيه". (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٦٠)

ونجد الفراء(ت:٢٠٧هـ) يوظّف مصطلح يقوم مقام بمعنى الاستبدالية في قوله:" وكلّ موضع مشتقّ من فعلٍ فهو يقوم مقام الفعل، كما قالت العرب: طلعت الشمسُ مَطْلَعًا، وغَرَبت الشّمس مغرباً، فجعلوهما خلَفًا من المصدر وهما اسمان". (الفراء، ١٩٥٥، ج ٢، ص ٤٤)

وهذا ما نجده عند المبرّد(ت:٢٨٥هـ) الذي استعمل مصطلح يقوم مقام في ثلاثين موضعاً في (المقتضب)، (المبرد، ١٩٩٤، ج٢، ص ٢٠)، ومن ذلك قوله في توجيه الاستثناء:" وَتَفْسِير رَفعه على وَجْهَيْن: أَحدهمَا أَنَّك إِذا قلت مَا جَاءَنِي رجل إِلَّا حمَار، فكأنّك قلت: مَا جَاءَنِي إِلَّا حمَار، وَذكرت رجلاً وَمَا أشبهه توكيداً، فَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير: مَا جَاءَنِي شَيْء رجل وَلَا غَيره إِلَّا حمَار، وَالْوَجْه الآخر أَن تجْعَل الْحمار "يقوم مقَام" من جَاءَنِي من الرِّجَال على التَّمْثِيل". (المبرد، ١٩٩٤، ج٤، ص ٤١٣). وبرزت هذه التعبيرات عنده في إقامة الصفة مقام الموصوف، "فَإِذا أَقمت الصّفة مقَام الْمَوْصُوف أوقعتها على من يعقل، وَإِقَامَة الصّفة مقَام الْمَوْصُوف كَقَوْلِك: مَرَرْت بظريف، ومررت بعاقل، فَإِنَّمَا حدّ هَذَا أَن يكون تَابعًا للاسم وأقمته مقَامه".(المبرد، ١٩٩٤، ج٤، ص ٢١٨) ونجد عنده مظاهر من ذلك في الألفاظ التي تقوم مقام الفاعل في باب نائب الفاعل، وإقامة المضاف إليه مقام المضاف، وفي مسألة تناوب العوامل.

وتتجلّى الاستبداليّة بمصطلح يقوم مقام عند أبي علي الفارسي؛ إذ استعمل هذا التّعبير في(٥٠) موضعاً تقريباً في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه)، ونجد عنده معايير لما يقوم مقام غيره، وبيّن أنّ هذه الظّاهرة من خصائص العربيّة، يقول:" ليس إقامتهم الاسم(المشتقّ) هنا مقام الفعل بأعْجَب من إقامتهم الحرف مقام الاسم، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب؛ لأنّه من لفظِه، وليس الحرف كالاسم". (الفارسي، ١٩٩٠، ج ١، ص ٢٤٢).

وفي القرن الرابع الهجري نجد هذا التعبير أصبح شائعاً في الفكر النّحويّ عند ابن جني(ت:٣٩٢هـ)، وبرز هذا الأمر في (سرّ صناعة الإعراب) الذي استعمل فيه مصطلح (يقوم مقام) في عشرين موضعاً، (ابن جني، ٢٠٠٠، ج١، ص ١٦٠) وورد ضعفُ هذا العدد تقريباً في كتابه (المحتسب)، (ابن جني، ١٩٩٩، ج١، ص٢٧٤)، والقول كذلك في كتابه(الخصائص).(ابن جني، ١٩٨٦، ج١، ص٣٦)، وثمّة دراسة معمّقة تكشف دور مصطلح (يقوم مقام) في الاستبدالية التراثيّة في النّحو العربيّ، تكشف بجلاء أبعاد هذه الظاهر في التحليل النّحوي عند علمائنا القدامى(الفقراء، ٢٠٢٢، ص٩٧-١٧٠).

وإذا ما انتقلنا إلى مصطلح آخر من مصطلحات الاستبداليّة الرّاسخة في النّظريّة النّحويّة العربيّة، وهو مصطلح(سدّ مسدّ) لوجدنا كثيراً من المسائل النّحويّة فسّرت بهذه الظّاهرة التي تقوم على الاستبداليّة بأجلى صورها، وهذه مسألة نالت دراسة قيّمة من فاتن الضمور تغني عن الإطالة في التمثيل،(الضمور، ٢٠٠٧)، ونكتفي هنا بأمثلة مختصرة على هذه الظّاهرة؛ ففي قول العرب: في ذمّتي لأفعَلَنَّ، نصّ ابن مالك على أنَّ المبتدأ يحذف وجوباً في هذا التركيب، وتقدير الحذف: في ذمتي عهدٌ أو ميثاقٌ أويمينٌ.(ابن مالك،

١٩٩٠، ج١، ص٢٨٨) ومن النحاة من نصّ على سدّ جواب القسم مسدّ المبتدأ لدلالته عليه، منهم الدمياطيّ في كتابه(المشكاة الفتحية على الشمعة المضية في علم العربيّة)(الدمياطي،٢٠٠٤، ص١٧٥) والصّبّان في كتابه(حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك)، (الصّبان، ١٩٩٧،ج١، ص٢٢١). والذين قالوا بسدّ جواب القسم مسدّ المبتدأ بيّنوا أنّ معنى العهد والميثاق متوافر في جواب القسم، فمعنى الابتداء قائم في جواب القسم، وليس هناك داعٍ لتقدير مبتدأ، وهذا أقرب إلى مفهوم الاستبداليّة بثوبها الجديد من القول بحذف واجب تعددت طرائق العلماء في التأويل فيه.

وقد تسدّ الحال مسدّ الخبر، وهذا النّمط يرتبط ببنية مخصوصة وسياق معيّن، يكون المبتدأ فيها مصدراً صريحاً أو مؤوّلاً، أو يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر، وقد عمل المصدر فيها عملَ فعله، ولا يوجد خبرٌ ملفوظٌ في هذه التراكيب، وإنّما يتضمن حالاً لا تصلح أن تكون خبراً. (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص ١٨٩، ابن هشام، ٢٠٠٤، ص ٢٦٠)

وتتمثل التراكيب التي تضّم المبتدأ الذي تسدّ الحال فيها مسدّ الخبر في:

١. المبتدأ مصدر صريح نحو: ضربي زيداً قائماً.

٢. المبتدأ مصدر مؤوّل عند بعض النحاة نحو:أن ضربت أو أن تضرب زيداً قائماً.

٣. المبتدأ أفعل التفضيل مضاف إلى المصدر، نحو: أكثر شربي السَّويقَ ملتوتاً.

تفاوتت وجهة نظر النحاة في جواز سدّ الحال مسدّ خبر كان، إذ أجاز ابن السرّاج دخول كان الناقصة على النمط الذي يشتمل على حال تسدّ مسدّ الخبر، فتصبح الحال سادّة مسدّ خبر كان، وأجاز إعراب ملتوتاً في قولهم: (كان أكثر شربي السَّويق ملتوتاً) حالاً سدّت مسدّ خبر كان، كما سدّت مسدّ خبر المبتدأ (ابن السراج، ١٩٨٦، ج٢، ص٣٦١) ، ولم يرق هذا التقدير لابن عصفور الذي وصفه بإنّه رأيٌ قبيح؛ لأنّ تعويض الحال من الخبر يكون بعد حذفه، وحذف خبر (كان) قبيح في العربية كما يرى(أبو حيّان، ٢٠٠٢، ج٣، ص٣٠٨) .

يخلط ابن عصفور بين التعويض والحذف وسدّ المسدّ؛ ولكنّه لا يخرج من دائرة الاستبداليّة، لا هو ولا ابن السراج، فالقول: إنَّ (ملتوتاً) حال سدّ مسدّ خبر كان ينفي القول بالحذف، وهو أقلّ تكلفاً من تقدير خبر لكان غير موجود في الاستعمال أو حتى لا يتصوّر وجوده في هذا النمط الاستعماليّ، لاسيما إذا كان قولهم: كان ضربي زيداً قائماً محمولاً على أصل افتراضي وهو: ضربي زيداً قائماً.

يوجد تفصيلات في هذه الأنماط وتعقيبات للعلماء واختلافات توسّعت الضمور في دراستها، (الضمور، ٢٠٠٧، ص ١٣٢)، والذي يعنينا من هذا أنّ الفكر النّحويّ العربيّ وضّف الساد مسدّ غيره توظيفياً يتوافق كلّ التوافق مع الاستبداليّة بمفهومها اللسانيّ الحديث، ممّا يؤكد أصالة هذه المسألة في الفكر النّحويّ، والاستعانة بها في تحليل الاستعمالات اللغويّة بمنهجيّة علميّة توافق وجهة نظر الاستبداليّة المعاصرة.

وإذا ما انتقلنا إلى تعبير آخر من المصطلحات التي استعملت في التّراث النّحويّ بمعنى الاستبداليّة؛ وهو تعبير (وقع موقع) لوجدناه من أكثر المصطلحات شيوعاً في باب الاستبداليّة؛ ففي باب تعليل إعراب الفعل المضارع يستعمل هذا المصطلح في جلّ المصادر تعليلاً للإعراب، يقول العكبري: "واحتجَّ الأوَّلون بِأَن وقوعَه موقع الِاسْم يُكْسِبه قوَّةً يشبه بهَا الِاسْم، وأوَّل أَحْوَال الِاسْم فِي الاعراب الرفعُ؛ فَيصير كالمبتدأ فِي ارتفاعه لأوَّليته، وأنَّ الرفعَ أوَّلُ، وَلَا فرق بَين أَن يكون ذَلِك الِاسْم مَرْفُوعا أَو غَيره؛ لأنَّه ارْتَفع لوقوعِه مَوْقِعَ الاسمِ من حيثُ هُوَ اسْم لَا من حَيْثُ هُوَ مرفوعٌ".(العكبريّ، ١٩٩٥، ج٢، ص ٢٥).

وهذا التعبير بمفهومه الدّال على الاستبداليّة نجده حاضراً في تعليل بناء (هيت)، فهو اسمٌ للفعلِ وَمَعْنَاهُ هَيْتَ لكَ، "فبُني لوقوعِه موقعَ الْفِعْل الْمَاضِي، وقيلَ: لوقوعِه موقعَ الْجُمْلَة، وقيلَ: هُوَ مقدَّر بمبتدأ وَخبر، أَي أَنا متهيّئةٌ لَك، وقيلَ: هُوَ واقعٌ موقعَ الأمرِ أَي ايتني".(العكبريّ، ١٩٩٥، ج٢، ص ٩١). فكلّ المقولات التي تعلّل البناء تنطلق من الاستبداليّة بوقع موقع في هذا اللفظ.

وهذا ما نجده في تعليل بناء المكون العددي التركيبي، نحو: (اثني عشر)، فقيل: "إنهّ بني لوقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنياً من الأسماء، كما أنّ المنادى المفرد المعرفة بني لوقوعه موقع ما لا يكون إلا كذلك، ألا ترى أنّ "عشراً" وقع موقع الأسماء التي تكون للضمير؛ فتحذف النون معها في نحو "الضارباك" و"الضاربوك".(الفارسيّ، ١٩٨٧، ص ٣٢٠). وهذا توظيف صريح لمصطلح(وقع موقع) بمفهومه الاستباليّ في التّراث النّحويّ، والذي يطالع المصادر اللغويّة يجد فيضاً من الموضوعات التي ينطبق عليها مفهوم الاستبداليّة، قد انطوت تحت باب "وقع موقع" وهذا دليل على أصالة الظّاهرة في التّراث النّحويّ.

إنّ الاستبداليّة بتعبير (وقع موقع) لها مظاهر بنيوية على مستوى المفردات في سياقات تركيبية خاصة، وهي بذلك تخضع لمفهوم الاستبداليّة بكلّ مقوماته، يقول أبو حيان في استعمال وقع موقع في هذا النمط الاستباليّ في دلالة بنية العد على معدود، والاستبدالية في ذلك، ما نصّه:" أنّ الأصل هو الذي قررناه من كون كلّ واحد من المفرد والمثنى

والمجموع يكون طبق مدلوله، وقد جاءت أبيات وقع فيها المفرد موقع المثنى وموقع الجمع، ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع، وجمعٌ وقع موقع المفرد وموقع المثنى. وكل هذا لم يقس النّحويون منه شيئاً، بل اقتصروا فيه على مورد السماع إلا ما تقدم من نحو قولهم: قطعت رؤوس الكبشين، وإلا ما وقع فيه الخلاف بين الفراء وغيره". (أبو حيّان، ٢٠٠٢، ج٢، ص٨٢).

لقد تجاوز حدود الاستبدالية بوقع موقع رصد المظاهر إلى التعليل والتحليل؛ فقد فسّرت بها مظاهر من البناء والإعراب، إذ نصّ أبو علي الفارسيّ على الربط بين البناء والاستبداليّة وهذا يدلّ على إدراك البعد الوظيفيّ للاستبداليّة:" والاسم إذا وقع موقع الحرف بُني؛ ألا ترى أنّهم بنوا أسماء الضمير حيث وقع موقع حروف الخطاب، وبنوا المفرد المعرفة حيث وقع موقع ما لا يكون إلا مبنياً، وبنو الأسماء الموصولة التي لم يحملوها على مثل أو خلاف كـ"أي" لكونها كبعض أجزاء الاسم. فكذلك بني "عشر" من "اثني عشر" لوقوعه موقع الحرف المبني، ولم يمنعه البناء الذي بني عليه لوقوعه موقع الحرف من أن يفيد ما يفيد الاسم؛ ألا ترى أنّ (متى) لم يمنعه ما حصل فيه من البناء، لوقوعه موقع الحرف وتضمنه له، من أن يفيد ما تفيده الأسماء المعربة غير المبنية".(الفارسي، ١٩٨٧، ص٣٢٠).

وليس تعبير (وضع موضع) وهو من أبرز مظاهر الاستبداليّة ببعيد عن المصطلح السابق من حيث الشيوع والوظيفة، ففي باب المصادر المثنّاة التي جاءت منصوبة نحو: حنانيك وسعديك، ذكر المبرّد أنّك إذا ثنيت لم يكن إِلَّا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ وضع مَوضِع مَالا يتَمَكَّن؛ نَحْو : لبيْك وَسَعْديك. (المبرد، ١٩٩٤، ج٣، ص ٢٢٤).

إنّ التعبير عن الاستبداليّة بهذا المصطلح برز باكراً في الفكر النّحويّ عند العرب؛ فسيبويه استعمله لتعليل الظواهر الإعرابية، ومن ذلك قوله في تفسير جزم جواب الطلب بالأمر في قوله:" وتقول : مُره يحفرْها، وقلْ له: يقلْ ذاك . وقال الله عز وجلّ ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ (إبراهيم:٣١) ولو قلت: مُره يحفرُها على الابتداء كان جيّداً. وقد جاء رفعه على شيء هو قليلٌ في الكلام، على مُره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا أن، جعلوا المعنى بمنزلته في عسينَا نفعلُ. وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنّه في موضع اسم منصوب، كأنّه قال: عسى زيدٌ قائلاً، ثم وضع يقولُ في موضعه". (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص٩٩).

وأشار ابن جنّي إلى مباحث متنوعة ممّا وضع فيه من الضمائر موضع بعضها، مثل وضع الضمير المنفصل موضع المتصل، ووضع المتصل موضع المنفصل،(ابن جني، ١٩٨٦، ج١، ص٣٠٨)، وثمة دراسات خاصة عن وضع الاسم الظاهر موضع

المضمر،(حسين، ١٩٩٣، ج١، ص٦٥١)، ووضع الظاهر موضع المضمر و تطبيقاته في القرآن الكريم، (الطوبجي، ١٩٩٧، ص ٦٤)، وضع المفرد موضع الجمع، (المالكي، ٢٠١١، ج١، ص ٢٢٥)، وكلّ هذه الدراسات وغيرها ممّا لم نذكره رغبة في الاختصار تدلّ بوضوح على سعة هذا المصطلح في التعبير عن الاستبداليّة في الدّرس الفكر النّحويّ، وأصالة وجودها فيه.

لقد كانت الاستبدالية بمصطلح(وضع موضع) مدخلاً للتحليل النّحويّ في التّراث، ففي إعراب لفظة(وحده) أقوال، منها ما يتّصل بالاستبداليّة، فقد قيل: "نصب على المصدَرية، وضع موضع الحال. ولا فعل له من لفظه. وقال أبو حيّان: هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فـ "وحده" موضوع موضع "إيحاد" الموضوع موضع(مُوَحّد)"(ابن فرحون، ٢٠١٩، ج٣، ص٤٣٣) .

إنّ رسوخ الاستبدالية في الفكر النّحويّ دفع العلماء إلى استثمارها في تفسير السياقات اللغويّة التي جاءت على خلاف الأصل، ففي قول الشاعر: وما الدهر إلا منجنونًا بأهله، قيل في توجيه النص تأويلات كان للاستبدالية نصيب منها، نحو قولهم: "منجنون اسم وضع موضع مصدر، وضع موضع الفعل الذي هو خبر "ما"، تقديره: وما الدهر إلا يجن جنونًا، ثم حذف "يجن"، فقيل: وما الدهر إلا جنونًا، على حد: ما أنت إلا شربًا، ثم أوقع "منجنون" موقع "جنون".(أبو حيّان، ٢٠٠٢، ج٤، ص ٢٧٤).

إنّ هذه المصطلحات لا تبتعد في حجم شيوعها عن توظيف مصطلح(حلّ محلّ) في التعبير عن الاستبداليّة في الفكر النّحويّ عند العرب، فالمبرّد على سبيل المثال استعمل هذا المصطلح بمفهومه الاستبدالي، يقول:" وَاعْلَم أَنّ الْمَعْطُوف على الشَّيْء يحل مَحَله؛ لِأَنَّهُ شَرِيكه فِي الْعَامِل نَحْو مَرَرْت بزيد وَعَمْرو وَجَاءَنِي زيد وَعَمْرو، فعلى هَذَا تَقول: يَا زيد وَعَمْرو أَقبلَا، وَيَا زيد وَعبد الله أَقبلَا؛ لِأَنّ عبد الله إِذا حل مَحل زيد فِي النداء لم يكن إِلَّا نصباً، تَقول مَرَرْت بِعَمْرو وَمُحَمّد يَا فَتى؛ لِأَنّ مُحَمَّدًا إِذا حلّ هَذَا الْمحل لم يكن إِلَّا مخفوضًا منوّناً". (المبرد، ١٩٩٤، ج٤، ص ٢١١).

وكان هذا التعّبير سبباً في تعليل البناء والإعراب في الدّرس النّحويّ، فابن الوراق يذهب في إعراب الجزء الأول من المركب العددي(اثني عشر) بقوله:" الْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن (الِاثْنَيْنِ) إعرابهما فِي وسطهما، و(عشر) حلت مَحل النُّون من (اثْنَيْنِ)، فَكَمَا كَانَ حرف الْإِعْرَاب الْألف وبعدهما النُّون، فَكَذَلِك يجب أَن تبقى الْألف حرف الْإِعْرَاب، وَإِن كَانَ (عشر) بعْدهَا، لِأَنَّهَا لم تَتَغَيَّر عَمَّا كَانَت عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهَا حلّت مَحلّ النُّون، وَجعلت مَعَ الِاثْنَيْنِ بِمَنْزِلَة عدد مُفْرد، فَلَمَّا حلّت مَحلّ الْحَرْف، وَجب أَن تبنى كَمَا يبْنى الْحَرْف". (ابن الورّاق،

١٩٩٩، ص٤٩٧). وقد وجدنا سابقاً من استعمل مصطلح (وقع موقع، أو وضع موضع للتعبير عن الاستبدالية في هذا السياق.

إنّ الحلول محلّ عنصر في الجملة هو ما فسّر به السيرافي مسألة المنع في الصرف في الأسماء ، فقال في حذف التنوين وعدم جواز الكسر في الممنوع من الصرف: "الذي أزال التنوين هو الثقل الذي دخل عليه حتى أحلّه محلّ ما ليس فيه تنوين، فإذا أزلنا عنه التنوين لحلوله محلّ ما ليس فيه تنوين أزلنا عنه الكسر، لحلوله محلّ ما ليس فيه كسر؛ لأنّ طريقهما واحد". (السرافي، ١٩٩٨، ج١، ص ١٦٣).

ولسنا بصدد صحة التّعليل هنا أو عدمه؛ وما يعنينا كيفية توظيف الحلول في الاستبداليّة لبيان أصالة هذه التعبيرات والمصطلحات في الفكر النّحويّ العربيّ وكيفية استثمارها في التّحليل النّحوي للسياقات اللغويّة. وثمّة دراسات عن الإحلال النّحويّ ومظاهره تبرز جوانب من مظاهره في الدّرس اللغويّ، ونجد فيها ما يغني عن التوسّع في دراسة هذا المصطلح وذكر مظاهره في الدّرس اللغوي. (عبد نصار، ٢٠٢٣، ص ٤٣٨).

ونختم هذا المبحث بمصطلح (جرى مجرى)، وهو واحد من الاصطلاحات التي استعملت في باب الاستبداليّة، وننطلق في هذا الموضوع من باب أسماه الرماني(باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل) . (الرماني، ١٩٩٨، ص٦٠٥). فهذا الباب مثال واضح للاستبدالية التي عبّر عنها العلماء بجرى مجرى. وثمّة باب عند ابن جنّي عنوانه(باب في إجراء المتّصل مجرى المنفصل، وإجراء المنفصل مجرى المتّصل) . (ابن جني، ١٩٨٦، ج٣، ص٩٦).

ولا ننكر أنّ تعبيرات جرى مجرى سارت في اتّجاه صرفيّ في كثير من المسائل، وقصد بها العلماء وجهاً من التشبيه والتعليل بالنظائر، ولكن هذا لا يعني أنّها اقتصرت على المسائل الصرفيّة فحسب؛ بل نجد المسائل الاستبداليّة حاضرة في التوجيه للتراكيب النّحويّة، وفي المسائل التي ذكرها علاء عبده في بحثه الموسوم ب(تعبيرات: يجري مجرى، بمنزلة، يحلّ محلّ، في التأليف النّحويّ: نصوص المقتضب لأبي العباس المبرد أنموذجاً،(حسن، ٢٠١٨، ص ١٤٧)، ما يؤيد هذا، وقد انتهى فيه إلى أنّ المبرد استعمل هذا المصطلح مائة وأربعين موضعاً، وهذا كاف لتبيين منهج القدماء في التعامل مع هذا المصطلح في الفكر النّحويّ بدلالات تتصل اتصالاً وثيقاً بالاستبداليّة.

وكما في المصطلحات السابقة، نجد العلماء يتوسّعون في استعمال المصطلحات الاستبدالية في تحليل السياقات اللغويّة ومن ذلك استعمال مصطلح(جرى مجرى)، قال أبو علي: "يقول: يفسر (ضارِبُ) غير منون الفعل تفسيره له إذا كان منونًا، وإذا كان منونًا جرى

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مُجرى الفعل، وكذلك إذا لم ينوَّن جرى مجرى المُنَوَّن في باب تفسيره للمضمر، والمنون يجرى مجرى الفعل فهذا أيضًا يجرى مجراه

الخاتمة:

بيّن البحث أنّ الاستبداليّة ظاهرة بارزة الشيوع في التّراث النّحويّ، ومتعدّدة الاصطلاحات والتّعابير والمظاهر، ولكنّها لم تؤطر في مصطلح جامع خاص بها عند العرب قديماً يبرز مسائلها وضوابطها وأنواعها، وإن كانت هناك ظواهر لغوية كبرى تعكس الاستبدالية مثل الاستغناء، والنيابة والتعويض، ولكنّ هذا التّأطير في نظرية برز في الدّرس اللسانيّ الحديث الذي بدأ في البحث عن الاستبداليّة في الفونيمات والفنولوجيا، ثم انتقل إلى التوزيعيّة بين عناصر التراكيب النّحويّة، وسرعان ما انحرف إلى البحث فيها في مجال الترابط النّصّي، وهذا الاتّجاه هو الذي سيطر على اتّجاهات البحث في هذه الظّاهرة في العصر الحديث.

أدرك العرب الاستبدالية الفونولوجية منذ بزغ فجر اهتمامهم بالدرس اللغويّ، وظهر ذلك في التوسع الذي يطالعنا في حديثهم عن الإبدال والإعلال والإدغام والإتباع وغير ذلك من المسائل التي يحصل فيها تبدلات فونولوجية بسبب تفاعل الأصوات في اللهجات والقراءات القرآنية وكلام العرب، وهذا دليل فضل سبق لهم في توظيف الاستبدالية في تحليل بنية الكلمة.

تشيع الظّواهر الاستبداليّة شيوعاً كبيراً في الدّرس النّحويّ، وتعني أنّ عنصراً لغوياً يحلّ محلّ عنصر لغويّ آخر، ويؤدي وظيفته في التركيب لاستيفاء مكونات الجملة قواعدياً، وقد شاعت ألفاظ معبرة عنه في مصادر اللغة، مثل: يقوم مقام، ووضع موضع، وحلّ محلّ، وسد مسدّ، وجرى مجرى، وكأنّه قال، وناب مناب، واستغنوا عنه بغيره، وعوضوا عنه، وغير ذلك، إلاّ أنّ كثيراً من هذه الاصطلاحات والتعابير لها خصوصيّة في الدلالة والوظيفة تحتاج إلى بحوث مستقلة لاستجلائها.

استعمل العلماء تعبيرات مترادفة ومتعاقبة للتعبير عن الاستبداليّة، مثل قام مقام، أو وضع موضع، أو حلّ محلّ، أو سدّ مسدّ، أو ناب مناب، أو جرى مجرى، وقد تلتقي هذا التعبيرات مع ظواهر لغويّة، مثل التّعويض أو الاستغناء أو الاكتفاء، وقد كشف البحث أنّ ثمّة تطوراً في شيوع هذا التّعبير في الدّرس النّحويّ فقد بدأ خافتاً في أوليات التأليف النّحويّ، وسرعان ما شاع واستقرّ في القرن الرابع الهجري، حتى نجده يشكل ظاهرة متنوعة المسائل في القرون التي تلت القرن الرابع.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

إنّ شيوع هذا المظاهر في الدّرس النّحويّ عند العرب يأتي ضمن جهودهم في النّظريّة النّحويّة وأصولها، وينطلقون في استعماله من منطلق صحة التراكيب بنيوياً ووظيفياً، أي أنّ استعمالهم للاستبداليّة جاء ضمن إطار نحو الجملة واستيفاء عناصرها وتكاملها، في حين في الدّرس اللسانيّ الحديث تطوّرَ مبحث الاستبدال من مجال الفونيم والوحدة الصرفية (اللفظ) إلى مجالٍ أوسع، وهو وظيفة الاستبدال في الربط وتحقيق الاتّساق للنصوص من منظور علم لغة النّصّ.

برزت كثير من مظاهر الاستبدالية في التعابير التي استعملها النحاة القدماء لتفسير السياقات اللغويّة، سواء أكان في البناء أم الإعراب، وتعليل العمل النّحويّ، ومن ثَمَّ تجاوزت وظيفتها في الفكر النّحويّ حدود الربط النّصي إلى مظاهر التحليل والتفسير للبنى التركيبية.

إنّ توصية البحث الرئيسة هي ضرورة تخصيص رسالة أو كتاب لموضوع مظاهر الاستبداليّة في النّظريّة النّحويّة في النّحو العربيّ، تكشف أبعادها في الدّرس النّحويّ، وضرورة توظيف مناهج البحث اللساني الحديث في رجع النظر في تراثنا النّحويّ، وبحث الأنماط الاستبداليّة الماثلة في التعابير الأخرى، مثل: جرى مجرى، ووضع موضع، وناب مناب، وحلّ محلّ، ووقع موقع، وغيرها من التعبيرات والمصطلحات الدالة على الاستبداليّة في الفكر النّحويّ العربيّ، للكشف عن أبعاد هذه الظاهرة وتأطيرها في نظرية تتسم بالشمول وتخضع لضوابط.

مراجع البحث:

١. أبو الرُّب، محمّد(٢٠٠٧)، مقاييس الصواب والخطأ من منظور لسانيّ. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مج(١٠)، ع(١).

٢. الأخفش الأوسط، أبو الحسن(١٩٩٠)، معاني القرآن. ط١، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٣. الأنباري، أبو البركات(٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين. ط١، المكتبة العصريّة، القاهرة.

٤. الأنباري، أبو البركات(١٩٥٧). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو. ط١، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية.

٥. بابتي، عزيزة(١٩٩٢)، المعجم المفصل في النّحو العرب.ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٦. بابعير، عبدالله(٢٠٠١)، ظاهرة النيابة في العربيّة. ط١، دار حضرموت للنشر، المكلا.

٧. بدوي، حنفي(٢٠١٥)، الإحلال النّحويّ بين التنظير والتطبيق. مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة، ع(٨٩).

٨. البكّاء، محمد١٩٨٩))، منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحويّ. ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

٩. بودانة، طه(٢٠٢٠)، قرينة التضام في النّحو العربيّ –دراسة نظرية في ضوء المنهج الوصفي–. مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، مجلد ١٢، ع(١).

١٠. بوقرة، نعمان(٢٠٢٠)، إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث من لسانيات اللغة إلى لسانيات الاستعمال. ط١، كنوز المعرفة، عمّان.
١١. بوول، جيفري(٢٠٠٩)، النّظريّة النّحويّة. ترجمة مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشيل زكريا، ط١، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت.
١٢. بومعزة، رابح(٢٠١٤)، التوجيه اللساني للبنى المحولة بالاستبدال. الذاكرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–كلية الآداب واللغات، ع (١١).
١٣. التميمي، علاء(٢٠١٨)، تعبيرات (يجري مجرى، بمنزلة، يحلّ محلّ) في التأليف النّحويّ نصوص المقتضب لأبي العباس المبرد أنموذجاً. مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام الخامس، ع (٤٢).
١٤. ابن جنّي، عثمان(١٩٨٦)، الخصائص. ط٣، تحقيق محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٥. ابن جنّي، عثمان(٢٠٠٠)، سرّ صناعة الإعراب. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦. ابن جنّي، عثمان(١٩٩٩). علل التثنية. ط١، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
١٧. ابن جنّي، عثمان(١٩٩٩). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ط١، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
١٨. حسّان، تمام(١٩٩٤)، اللغة العربيّة مبناها ومعناها. دار الثقافة، الدار البيضاء.
١٩. حسن، عرفة(٢٠١٤)، ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النّصّ. شبكة الألوكة الإلكترونية.
٢٠. حسين، وليد(٢٠٠٢)، دور المنهج الاستبدالي في وصف العربيّة وتقعيدها. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة.
٢١. حماسة، عبد اللطيف(١٩٩٢)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. دار العلوم، القاهرة.
٢٢. حماسة، عبد اللطيف(١٩٨٢)، في بناء الجملة العربيّة. ط٢، دار العلم، الكويت.
٢٣. الحموز، عبد الفتاح(١٩٨٧)، ظاهرة التّعويض في العربيّة وما حُمل عليها من مسائل. ط١، دار عمّار، عمّان.
٢٤. أبو حيان الأندلسي، محمد(١٩٩٨)، ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٥. أبو حيان الأندلسي، محمد(٢٠٠٢). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ط١، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من١إلى ٥)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا.
٢٦. خطابي، محمد(١٩٩١)، لسانيات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب. ط١، المركز الثقافي العربيّ، بيروت.
٢٧. الدمياطي، محمد(٢٠٠٤)، المشكاة الفتحية. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. الرماني، علي(١٩٩٨)، شرح كتاب سيبويه. [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
٢٩. روبنز(١٩٩٧)، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، الرسالة رقم ٢٢٧.

٣٠. الزاملي، لطيف(٢٠١١)، منهج الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه دراسة وتحليل. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، مج ١١، ع(٢).
٣١. الزمخشري، جار الله(١٩٩٣)، المفصّل في صنعة الإعراب. تحقيق علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت.
٣٢. الزناهرة، غازي(٢٠٠٦). التعاوضيّة في اللغة العربيّة. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.
٣٣. سالم، محمد(٢٠١٥)، جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربيّة. رسالة ماجستير، إشراف محمد خان، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
٣٤. السامرائي، فاضل(٢٠٠٧)، الجملة العربيّة: تأليفها وأقسامها. ط٢، دار الفكر، عمّان.
٣٥. ابن السراج، أبو بكر(١٩٨٦). الأصول في النّحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٦. سفر، عبد العزيز(٢٠١٠)، إنابة الجملة الفعلية عن الاسم المفرد: سورة البقرة نموذجاً. مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع (٥٤).
٣٧. سمرة، قاسم(٢٠١٥)، الاستبدال في القرآن الكريم. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، إشراف عبد القادر البار.
٣٨. السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه. ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٩. سيبويه، عمرو(١٩٨٨)، الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٠. السيوطيّ، جلال الدين(١٩٨٥)، الأشباه والنظائر في النّحو. ط١، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤١. السيوطيّ، جلال الدين(١٩٨٩)، الاقتراح في أصول النّحو وجدله. ط١، حقّقه وشرحه: محمود فجال، وسمّى شرحه(الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق.
٤٢. السيوطيّ، جلال الدين(١٩٩٩)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٤٣. ابن الصائغ، محمد(٢٠٠٤)، اللمحة في شرح الملحة. ط١، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٤٤. الشاوش، محمد(٢٠٠١)، أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة. ط١، المؤسسة العربيّة للتوزيع، تونس.
٤٥. الشمايلة، أيمن (٢٠١١)، النيابة في النّحو العربيّ. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
٤٦. الشمري، عماد الدين(٢٠٠١)، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النّحويّة. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
٤٧. الشيخ، حسين(٢٠٠٧)، الجملة العربيّة: مفهومها وتقسيماتها النّحويّة. ط٢، دار الفكر، عمّان.
٤٨. صالح، محمد(٢٠١١)، ظاهرة النيابة النّحويّة؛ دراسة وصفيّة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين.
٤٩. الصّبّان، محمد(١٩٩٧)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٠. الضّمور، فاتن(٢٠٠٧)، السّادّ مسدّ غيره في النّحو العربيّ. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف: سيف الدين الفقراء.
٥١. الطبري، أبو جعفر(٢٠٠١). تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ، ط١، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٥٢. الطبطبائي، عبد المحسن(٢٠١٨)، أثر الاستبدال الفعلي في تماسك النّصّ القرآني. حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد٤٦.
٥٣. ابن عاشور، محمد (١٩٨٤)، التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد.(الدار التونسية للنشر ، تونس.
٥٤. عبد، عذراء (٢٠١٥)، الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، إشراف لطيف الزاملي.
٥٥. عبد اللطيف، حماسة(١٩٨٢)، في بناء الجملة العربيّة. ط٢، دار العلم، الكويت.
٥٦. عبد اللطيف، حماسة(٢٠١٧)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار العلوم، القاهرة.
٥٧. عبدالنبي، ناصر(٢٠٠٤)، الاستبدال الدلالي دراسة تطبّيقيّة على الفعل (أتى) في القرآن الكريم. مجلة كلّة الآداب، بنها، ع(١٠).
٥٨. عكاشة، عمر(٢٠١٤)، هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟. المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة مؤتة، مج١٠، ع(٣).
٥٩. العكبري، ابن برهان(١٩٨٤)، شرح اللّمع. ط١، تحقيق: فائز فارس، الكويت.
٦٠. عمايرة، خليل(١٩٨٤)، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق. ط١، عالم المعرفة للنشر، جدة.
٦١. عياشي، منذر(١٩٨٤)، قضايا لسانيّة وحضاريّة. ط١، دمشق، دار طلاس.
٦٢. أبو غالية، إبراهيم(٢٠٢٣). "الفعل كان مؤكداً". مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية: الجامعة الأردنية، مج(٥٠)، ع(٣).
٦٣. ابن فارس، أحمد(١٩٩٣)، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط ١، تحقيق: عمر الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت.
٦٤. الفارسيّ، أبو علي (١٩٩٠). التعليقة على كتاب سيبويه. ط١، تحقيق: عوض بن حمد القوزي.
٦٥. الفارسيّ، أبو علي (١٩٨٧). المسائل الحلبيات. ط١، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .
٦٦. الفراء، أبو زكريا (١٩٨٨). معاني القرآن. ط١، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
٦٧. الفرجاني، جمعة(٢٠١٣)، مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين. المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ع(١٥)، مج ٢.
٦٨. ابن فرحون، بدر الدين(٢٠١٩). العُدّة في إعراب العُمدَة، ط١، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري، الدوحة.

٦٩. القرطبي، أبو عبد الله، (١٩٦٤)، الجامع لأحكام القرآن. ط٢، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٧٠. ابن مالك، محمد (١٩٩٠)، شرح تسهيل الفوائد. ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٧١. ابن مالك، جمال الدين (١٩٩٠)، شرح تسهيل الفوائد. تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٧٢. المالكي، حسن(٢٠١٣)، إنابة غير المفعول مناب الفاعل: دراسة نحويّة. مجلة كلية اللغة العربيّة بأسيوط، جامعة الأزهر، مجلد ٤، ع(٣٢).
٧٣. المبرّد، أبو العباس(١٩٩٤). المقتضب. ط١، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٧٤. ابن منظور، جمال الدين(١٩٩٣)، لسان العرب. ط٣، دار صادر، بيروت.
٧٥. ناظر الجيش، محمد(٢٠٠٨)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». ط١، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.
٧٦. النجار، نادية(٢٠٠٠)، التضام والتعاقب في الفكر النّحويّ. مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مجلد٣، ع(٤).
٧٧. النحاس، مصطفى(٢٠٠١)، نحو النّصّ في ضوء التحليل اللساني للخطاب. ط١، دار السلاسل، الكويت.
٧٨. نحلة، محمود(٢٠٠٧)، بناء الجملة العربيّة. ط ٢، دار الفكر، عمّان.
٧٩. نحلة، محمود(٢٠٠٢)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ط١، دار المعرفة الجامعية، مصر.
٨٠. ابن الوراق، محمد(ت: ٣٨١هـ)، علل النّحو. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.
٨١. ابن يعيش، أبو البقاء(ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري. قدّم له: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.
82. Halliday and Ruqaiya Hassan. Cohesion in English. London ،Longman ،1976.
83. Hockett ،F. Charles. Accurse in Modern Linguistics. Macmillan, New York ، 1958.
84. Robins،R.H. General.Linguistic. An Introductory Survey, Hong Kong ،1978.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

References

1. Abū alrrub, Muḥammad (2007), *Maqāyīs al-ṣawāb wa-al-khaṭa' min manẓūr lsānī. al-Majallah al-Urdunīyah lil-'Ulūm al-taṭbīqīyah* : Jāmi'at al-'Ulūm al-taṭbīqīyah al-khāṣṣah, Majj (10), 'A (1).
2. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad (2002). al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl. Ṭ1, taḥqīq : Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq (mn1'lá 5), wa-bāqī al-ajzā' Dār Kunūz Ishbīliyā.
3. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad (1998), Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-'Arab. taḥqīq wa-sharḥ wa-dirāsat : Rajab 'Uthmān Muḥammad murāja'at Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb, Ṭ1, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.
4. al-Aẖfaš al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan (1990), ma'ānī al-Qur'ān. Ṭ1, taḥqīq: Hudá Qurrā'ah, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.
5. al-Anbārī, Abū al-Barakāt (1957) al-ighrāb fī jadal al-i'rāb wa-Lam' al-adillah fī uṣūl al-naḥw, taqdīm wa-taḥqīq: Sa'īd al-Afghānī, Maṭba'at al-Jāmi'ah al-Sūrīyah, Dimashq.
6. al-Anbārī, Abū al-Barakāt (2003), al-Inṣāf fī masā'il al-ẖilāf bayna alnnḥwyyn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn. Ṭ1, al-Maktabah al'ṣryyh, al-Qāhirah.
7. Albkkā', Muḥammad, (1989) Manhaj Kitāb Sībawayh fī al-Taqwīm al-Naḥwī, Dār al-Shu'ūn al-Thaqāfīyah al-'Āmmah, Baghdād, Ṭ1.
8. Albkkā', Muḥammad (1989), Manhaj Kitāb Sībawayh fī al-Taqwīm al-Naḥwī. Ṭ1, Baghdād, Dār al-Shu'ūn al-Thaqāfīyah al-'Āmmah.
9. Alddumyāṭy, Muḥammad (2004), al-Mishkāh al-Fatḥīyah. Ṭ1, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt.
10. - ālḍmūr, Fātin (2007), alssādd msdd ghayrihi fī alnnḥw al-'Arabī. Risālat mājistīr, Jāmi'at Mu'tah, ishrāf : Saif al-Dien al-fuqarā'.
11. al-Ṭabaṭabā'ī, 'Abd al-Muḥsin (2018), Athar alāstbdāl al-fi'lī fī tamāsuk alnnṣṣ al-Qur'ānī. Ḥawlīyāt ādāb Jāmi'at 'Ayn Shams, almjld46.
12. Al-Farāhīdī, Al-ẖalīl Bin Aḥmad (1984), Muʿjam Al-ʿayn, edited by: Mahdī Al-Maẖzūmī and Ibrahīm Al-Samirrāʾy, Edition 1, Dār Al-Hijrah, Irān.
13. al-Farrā', Abū Zakarīyā (1988). ma'ānī al-Qur'ān. Ṭ1, taḥqīq : Aḥmad Yūsuf alnjāty, Muḥammad 'Alī al-Najjār, 'Abd al-Fattāḥ Ismā'īl al-Shalabī, Dār al-Miṣrīyah lil-Ta'līf wa-al-Tarjamah, al-Qāhirah.
14. al-Firjānī, Jum'ah (2013), Mafhūm al-kalām wa-al-jumlah wa-al-tarkīb 'inda al-qudāmá wa-al-muḥaddithīn. al-Majallah al-Jāmi'ah, Jāmi'at al-Zāwiyah, 'A (15), Majj 2.
15. al-Ḥadīthī, Khadījah, (2001) al-Madāris al-naḥwīyah, ṭ3, Dār al-Amal, Irbid, Jordan.
16. al-Ḥamūz, 'Abd al-Fattāḥ (1987), Ẓāhirat altt'wyḍ fī al-'Arabīyah wa-mā ḥuml 'alayhā min masā'il. Ṭ1, Dār 'mmār, 'Ammān.
17. al-Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad, alt'ryfāt, taḥqīq: Muḥammad Ṣiddīq al-Munshāwī, Dār al-Faḍīlah, al-Qāhirah.
18. al-'Ukbarī, Ibn Burhān (1984), šariḥ alluma'. Ṭ1, taḥqīq : Fā'iz Fāris, al-Kuwayt.
19. Al-Kafawī, Ayūb ʾbin Musā (1998), Al-kulliyāt Dictionary of Terms and Linguistic Differences, edited by: ʾadnān Dār wîŝ, Muẖammad Al-Masry, 2nd Edition, The Resala Foundation - Beirut.
20. Al-Labadī, M. (1985). Dictionary of grammatical and morphological terms. E1, Beirut, Al-Resālah Foundation, Amman: Dār Al-Furqān.

21. al-Mālikī, Ḥasan (2013), ināBh ghayr al-mafʿūl manāb al-fāʿil : dirāsah nḥwyyh. Majallat Kullīyat al-lughah al-ʿArabīyah bi-Asyūṭ, Jāmiʿat al-Azhar, mujallad 4, ʿA (32).
22. Almubarrid, M. (1994). Almuqtaẓab.E1, Investigation: Muḥammad Abid al-ḫaliq Uẓaymah, 1st Edition, Beirut: World of Books.
23. al-Najjār, Nādiyah (2000), altḍām wālt‘āqb fī al-Fikr alnnḥwy. Majallat ‘ulūm al-lughah, Dār Gharīb lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, mjld3, ‘A (4).
24. al-Naḥḥās, Muṣṭafá (2001), Naḥwa alnnṣṣ fī ḍawʾ al-Taḥlīl al-lisānī lil-khiṭāb. Ṭ1, Dār al-Salāsil, al-Kuwayt.
25. al-Qurṭubī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad (1965), al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān, taḥqīq: Aḥmad al-Baraddūnī, wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, ṭ2.
26. Al-Rumānī, A. (1988). Explanation of Sibawayh's book. E1, investigation: Saif bin Abdul Raḥmān bin Naṣer Al-Arefi, Riyadh: Imam Muhammad bin Saud University.
27. Alssāmrāʾy, Fāḍil (2007), al-jumlah al-ʿArabīyah : taʾlīfihā wa-aqsāmuhā. ṭ2, Dār al-Fikr, ʿAmmān.
28. Al-Samīn Al-Ḥalabī, Abū Al-ʿabbās Aḥmad (2008), Al-Durr Al-Maṣūn fī Al-Kitāb Al-Maknūn, edited by: Dr. AḤmad Muḥammad Al-ḫarrāṭ, Dār Al-Qalam, Damascus.
29. Al-Sirāfī, Abū Saʿīd (2008), ŝariḥ kitab sibuyh, Edited by: Aḥmad Ḥassān Mahdalī, ʾalī Sayy d, 1st Edition, Dār Al-Kutub Al-ʿilmiyyah, Beirut.
30. Al-Siyūṭī, Jalāl Al-Dīn (1998), Al-Muzhir in fī ʿulūm alluġat, Edited by: Fuād ʾalī Mansūr, First Edition, Dār Al-Kutub Al-ʿilmiyyah, Beirut .
31. Al-Siyūṭī, Jalāl Al-Dīn (1989). alIqtirāḥ fī 'uṣūl alnnḥw wajadalihi. E1, investigation: Maḥmūd Fajjāl, Damascus, Dar Al-Qalam.
32. Alšāṭbī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá (t 790 H), (2007) al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (sharḥ Alfīyat Ibn Mālik), taḥqīq ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn wa-ākharīn, Maʿhad al-Buḥūth al-ʿIlmīyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, Ṭ1.
33. Alshamāylh, Ayman Mubārak (2011), al-Niyābah fī alnnḥw alʿrbī. Risālat mājistīr, University of Jordan.
34. ālshmmry, ʿImād al-Dīn (2001), Athar al-isnād fī tashkīl al-Qāʿidah alnḥwyyh. Risālat mājistīr, University of Muʾtah.
35. al-šāwiš, Muḥammad (2001), uṣūl taḥlīl al-khiṭāb fī alnnẓryyh alnḥwyyh al-ʿArabīyah. Ṭ1, al-Muʾassasah al-ʿArabīyah lil-Tawzī‘, Tūnis.
36. Al-Tahanawi, Muhammad Ali (1996), kshshaf aistilahat alfunun, edited by: Ahmed Hassan, 2nd Edition, Dār Al-Kutub Al-ʿAliyyah, Beirut.
37. Alznāhrah, Ghāzī (2006). alt‘āwḍyyh fī al-lughah al-ʿArabīyah. Risālat duktūrāh, al-Jāmiʿah al-Urdunīyah.
38. alzzāmly, Laṭīf (2011), Manhaj alāstbdāl alnnḥwī fī Kitāb Sībawayh dirāsah wa-taḥlīl. Majallat al-Qādisīyah fī al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Tarbawīyah, Majj 11, ʿA (2).
39. ālzzmkhshry, Jār Allāh (1993), alumfṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb. taḥqīq ʿAlī Bū Mulḥim, Ṭ1, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt.
40. al-Zubaydī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan (t 379h), Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyn, taḥqīq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, ṭ2.

41. al-Zubaydī, Murtaḍá, (1965), Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs, Dār al-Hidāyah, al-Kuwayt.
42. al-Tamīmī, ‘Alā’ (2018), Ta‘bīrāt (yajrī majrá, bmnzlh, yḥll mḥll) fī al-Ta’līf al-Naḥwī nuṣūṣ al-Muqtaḍab li-Abī al-‘Abbās al-Mibrad anmwdhḥan. Majallat jīl al-Dirāsāt al-adabīyah wa-al-fikrīyah, al-‘āmm al-khāmis, ‘A (42).
43. Bāba‘īr, ‘Abd Allāh (2001), Ẓāhirat al-Niyābah fī al-‘Arabīyah. Ṭ1, Dār Ḥaḍramawt lil-Nashr, al-Mukallā.
44. Bābatī, ‘Azīzah (1992), al-Mu‘jam al-Mufaṣṣal fī al-naḥw al-‘Arab. Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
45. Badawī, Ḥanafī (2015), al’ḥlāl alnnḥwy bayna al-tanẓīr wa-al-taṭbīq. Majallat al-Thaqāfah wa-al-tanmiyah, al-Qāhirah, ‘A (89).
46. bwdānh, Ṭāhā (2020), qrynh altḍām fī alnnḥw al-‘Arabī – dirāsah Naẓarīyat fī ḍaw’ al-manhaj alwṣfy-. Majallat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, mujallad 12, ‘A (1).
47. Būqirrah, nu‘mān (2020), Iṭlālah ‘alá Ittijāhāt al-Baḥth al-lisānī al-ḥadīth min Lisānīyāt al-lughah ilá Lisānīyāt al-isti‘māl. Ṭ1, Kunūz al-Ma‘rifah, ‘Ammān.
48. Ibn ‘Āshūr, Muḥammad (1984), al-Taḥrīr wa-al-tanwīr (taḥrīr al-ma‘ná al-sadīd wa-tanwīr al-‘aql al-jadīd min tafsīr al-Kitāb al-Majīd). al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, Tūnis.
49. Ibn Fāris, Aḥmad (t 395h) (1997) al-Ṣāḥibī fī fiqh al-lughah al-‘Arabīyah wa-masā’iluhā wa-sunan al-‘Arab fī kalāmihā, Manshūrāt Muḥammad ‘Alī Bayḍūn, 1.
50. Ibn al-Ṣā’igh, Muḥammad (2004), al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah. Ṭ1, taḥqīq : Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣā‘idī, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah.
51. Ibn alssrrāj, Abū Bakr (1986). al-uṣūl fī alnnḥw. taḥqīq : ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Ṭ1, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt.
52. Ibin Jinnī, ‘Uthmān (1986). alḫaṣāiṣ. E3, Investigation: Muḥammad Ali Al-Najjār, Cairo: The Egyptian General.
53. Ibn jnny, ‘Uthmān (1999). al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā’āt wa-al-īḍāḥ ‘anhā. Ṭ1, Wizārat al’wqāf-ālmjls al-A‘lá lil-Shu’ūn al-Islāmīyah.
54. Ibn Jinnī, ‘Uthmān (1986). Aluma< in Arabic. E1, Investigation: Samīḥ Abu Muġli, Amman: Dār Majdalawi.
55. Ibn jnny, ‘Uthmān (2000), Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb. Ṭ1, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.
56. Ibin Manẓūr, Jamāl al-Dīn (1993), Lisān al-,arab, 3rd Edition, Dār Sader, Beirut.
57. Ḥamāsah, ‘Abd al-Laṭīf (1992), al-‘allāmah al-i‘rābīyah fī al-jumlah bayna al-qadīm wa-al-ḥadīth. Dār al-‘Ulūm, al-Qāhirah.Ḥassān.
58. Ḥamāsah, ‘Abd al-Laṭīf (1982), fī binā’ al-jumlah al-‘Arabīyah. ṭ2, Dār al-‘Ilm, al-Kuwayt.
59. ḫaṭṭābī, Muḥammad (1991), Lisānīyāt alnnṣṣ madkhal ilá insijām al-khiṭāb. Ṭ1, al-Markaz al-Thaqāfī al‘rbī, Bayrūt.
60. Tammām (1994), al-lughah al-‘Arabīyah mbnāhā wm‘nāhā. Dār al-Thaqāfah, al-Dār al-Bayḍā’.
61. ḥusyn, Walīd (2002), Dawr al-manhaj alāstbdāly fī waṣf al-‘Arabīyah wtq‘ydhā. Risālat mājistīr, al-Jāmi‘ah al’rdnyyh.
62. Rwbnz (1997), Mūjaz Tārīkh ‘ilm al-lughah fī al-Gharb. tarjamat Aḥmad ‘Awaḍ, ‘Ālam al-Ma‘rifah, al-Kuwayt, al-Risālah raqm 227.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

63. smunrh, Qāsim (2015), alāstbdāl fī al-Qur'ān al-Karīm. Risālat mājistīr, Jāmi'at qāṣdy mrbāḥ, Warqalah, al-Jazā'ir, ishrāf 'Abd al-Qādir al-Bār.
64. Sibawayh, A. (1988). Alkitāb. E3, Investigation: Abdel Salām Muḥammad Harūn, Cairo: Al-ẖānjī Library.
65. 'Abd, 'Adhrā' (2015), alāstbdāl alnnḥwī fī Kitāb Sībawayh. Risālat mājistīr, Jāmi'at al-Qādisīyah, ishrāf Laṭīf al-Zāmilī.
66. 'Abd al-Laṭīf, Ḥamāsah (1982), fī binā' al-jumlah al-'Arabīyah. ṭ2, Dār al-'Ilm, al-Kuwayt.
67. 'Ukāshh, 'Umar (2014), Hal tnwb kll Ṣifat llmf'wl al-Muṭlaq 'anhu?. al-Majallah al'rdnyyh fī al-lughah al-'Arabīyah wa-ādābihā, Jāmi'at Mu'tah, mj10, 'A (3).
68. 'Amāyirah, Khalīl (1984), fī Naḥwa al-lughah wtrākybhā Manhaj wa-taṭbīq. Ṭ1, 'Ālam al-Ma'rifah lil-Nashr, Jiddah.
69. Naḥlah, Maḥmūd (2002). Āfāq jadīdah fī al-Baḥth al-lughawī al-mu'āṣir. Ṭ1, Dār al-Ma'rifah al-Jāmi'īyah, Miṣr.
70. Naḥlah, Maḥmūd (2007), binā' al-jumlah al-'Arabīyah. Ṭ 2, Dār al-Fikr, 'Ammān.